

## دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي في تونس قبل وبعد 2011 The Role of Civil Society in Combating Political Corruption in Tunisia Before and After 2011

حمزة صوشة \*

رضا دمدموم

جامعة صالح بونيدر قسنطينة 03 - الجزائر

جامعة صالح بونيدر قسنطينة 03 - الجزائر

hamza.saoucha@univconstantine3.dz

redha.demdoum@univ-constantine3.dz

تاريخ الارسال: 25 / 06 / 2021

تاريخ القبول: 16 / 11 / 2021

تاريخ النشر: 31 / 12 / 2021

### ملخص:

يتناول هذا المقال مشكلة الفساد السياسي الذي يعبر عن سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، وهذا يعني أنه سلوك سلبي يؤثر بالسلب على مصالح الآخر، في حين يمثل المجتمع المدني، المنظم والمراقب للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكمن أهمية دراسة دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي في: اظهار الاشكال المتعددة للفساد ومستوياته وتأثيره، تحديد طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد، وأثرها على الساحة السياسية. وسنبرز هذه الأهمية من خلال: دراستنا للفساد السياسي في تونس والوسائل التي استخدمتها منظمات المجتمع المدني، من أجل إيقاف زحف هذه الظاهرة للسيطرة على الحياة السياسية، من خلال استخدام المنهج الوصفي التاريخي والمقارن، حيث استخدمنا الوصف في تحديد المستوى والأثر الذي وصل إليه الفساد السياسي، والتاريخي في مجال تطور الفساد السياسي في تونس، في حين قارنا بين الفساد ودور المجتمع المدني في مكافحة الفساد خلال فترتين زمنيتين.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد السياسي. مكافحة الفساد السياسي. المجتمع المدني.

**Abstract :** This article deals with political corruption, which reflects the abuse of public power for private gain. This means that it is negative behavior that affects the interests of the other, while civil society, organized and controlled for political, economic and social life, is representative of the importance of our study: Demonstrating the multiple forms, levels and impact of corruption, The functioning and impact of these organizations on corruption. We will highlight this importance by: Our study of political corruption in Tunisia and the means used by these organizations to stop this goal of controlling political life by using a descriptive approach to determining the level and impact of political corruption and its historical in Tunisia, while comparing corruption with the role of civil society in the fight against corruption during two periods of time.

**Keywords:** Political Corruption. Fighting Political Corruption. Civil Society.

\* المؤلف المرسل، مخبر الدولة، السياسات العامة و الاستراتيجيات الحكومية

## مقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد السياسي من أكثر الظواهر انتشاراً في الوقت الحالي، بحيث لا تكاد دولة في العالم تخلو منها، إلا أن هناك اختلاف بين هذه الدول في درجة ومستوى اتساع هذه الظاهرة، ففي العادة يكون الفساد السياسي عبارة عن حالة عرضية يرتكبها أحد الأفراد سواء بفعل لا أخلاقي أو عن طريق مخالفة القانون، ويتحول الفساد إلى ظاهرة تهدد المجتمع عندما يجد المسؤولون عن الفساد السياسي طرقاً تكفل لهم عدم الوقوع تحت طائل العدالة، ويصل في مراحل المتقدمة إلى تحوله لظاهرة شاملة تفرض قواعداً على المجتمع، ليصبح التعامل اللاأخلاقي واللا قانوني الطريق المحبذ لغالبية الساعين للسلطة.

وهذا ما ينطبق على تونس في الفترة السابقة لثورة 2011، فبالرغم من الخطابات والإجراءات التي قام بها زين العابدين بن علي في بداية حكمه من أجل ترسيخ مبادئ الديمقراطية، إلا أن ظاهرة الفساد السياسي في تونس انتشرت بصورة مخيفة في تلك الفترة، الأمر الذي دفع منظمات المجتمع المدني للتدخل من أجل إيجاد حلول لهذه الظاهرة خلال فترة حكم زين العابدين بن علي وبعده، خاصة وأن الفترة التي تلت ثورة 2011 عرفت سعي الرؤوس الخفية للفساد للسيطرة على نظام الحكم في صورة منمقة رافضة للحكم السابق، إلا أن العلاقات السابقة التي كونتها منظمات المجتمع المدني مع بعض الاطارات السامية التي لا تمسها شبهات الفساد، جنبتها الوقوع فالدعايات الكاذبة، كما أن اتحاد المنظمات الكبرى في تنسيقية وطنية جنبت تونس الدخول في حرب اهلية بسبب الازمة السياسية التي حدثت سنة 2013

وعليه من خلال هذا المقال سنحاول تحديد دور منظمات المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد السياسي، وذلك من خلال البحث في الإشكالية التالية:

- ما الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني التونسي في التصدي للفساد السياسي؟
- وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:
- ما المقصود بالفساد السياسي؟ ومنظمات المجتمع المدني؟
- إلى أي مدى اتسعت دائرة الفساد السياسي في تونس؟
- على أي أساس جابهت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ونقابة العمال التونسية الفساد السياسي؟
- وفي سعيها للإجابة على هذه الإشكالية تطرقنا للمحاور التالية:

- أولاً: ضبط مفهوم الفساد السياسي والمجتمع المدني
- ثانياً: مستويات الفساد السياسي وآثاره
- ثالثاً: مظاهر انتشار الفساد السياسي في تونس
- رابعاً: المجتمع المدني التونسي ومكافحة الفساد السياسي

أولاً: ضبط مفهوم الفساد السياسي والمجتمع المدني

## 1. مفهوم الفساد السياسي

حتى نضع مفهوم مناسب للفساد ولأي مصطلح آخر في العلوم الاجتماعية يجب علينا تسليط الضوء على التعاريف السابقة للمصطلح من خلال الإطلاع على المواثيق الدولية والقوانين حتى لا يكون هناك خلل بين ما يتم تداوله ما سيتم تقديمه.

يعرف الفساد "حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" في المادة 8 منها، من خلال الفئتين الأولى والثانية ولتي أشارت فيهما إلا أن الفساد هو<sup>1</sup>:

- وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر أو هيئة أخرى، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما ضمن نطاق ممارسته مهامه الرسمية.

- التماس موظف عمومي أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر أو هيئة أخرى، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما ضمن نطاق ممارسته مهامه الرسمية.

حسب التعريفين السابقين فالفساد يعبر عن خلل في السلوك الوظيفي وعلى الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية وضع كل الوسائل اللازمة، التي من شأنها أن تقوم بردع هذا السلوك خاصة وأن المميزات المعروضة على الموظف، والتي تكون خارج ما ينص عليه قانون التوظيف كلها تدخل في إطار الرشوة حتى وإن كان القصد منها هدية لأنها كفيلة بتغيير سلوك الموظف.

حيث تم تعريف الفساد في "ديباجة الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد" بأنه ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال، ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>

الملاحظ على هذا التعريف تركيزه على جانب الآثار وليس على جانب الممارسات، بالرغم من ذلك فهو يشير إلى أن كل الممارسة التي تدخل صاحبها في دائرة الاتهام بالفساد ينجر عنها المتابعة القضائية.

كما يعرف "ماكس فيبر (Weber Maximilian Carl Emil)" الفساد السياسي بأنه: سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام، بسبب مكاسب شخصية، مالية أو لمكانة خاصة، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع التصرفات من أجل المصلحة الخاصة<sup>3</sup>.

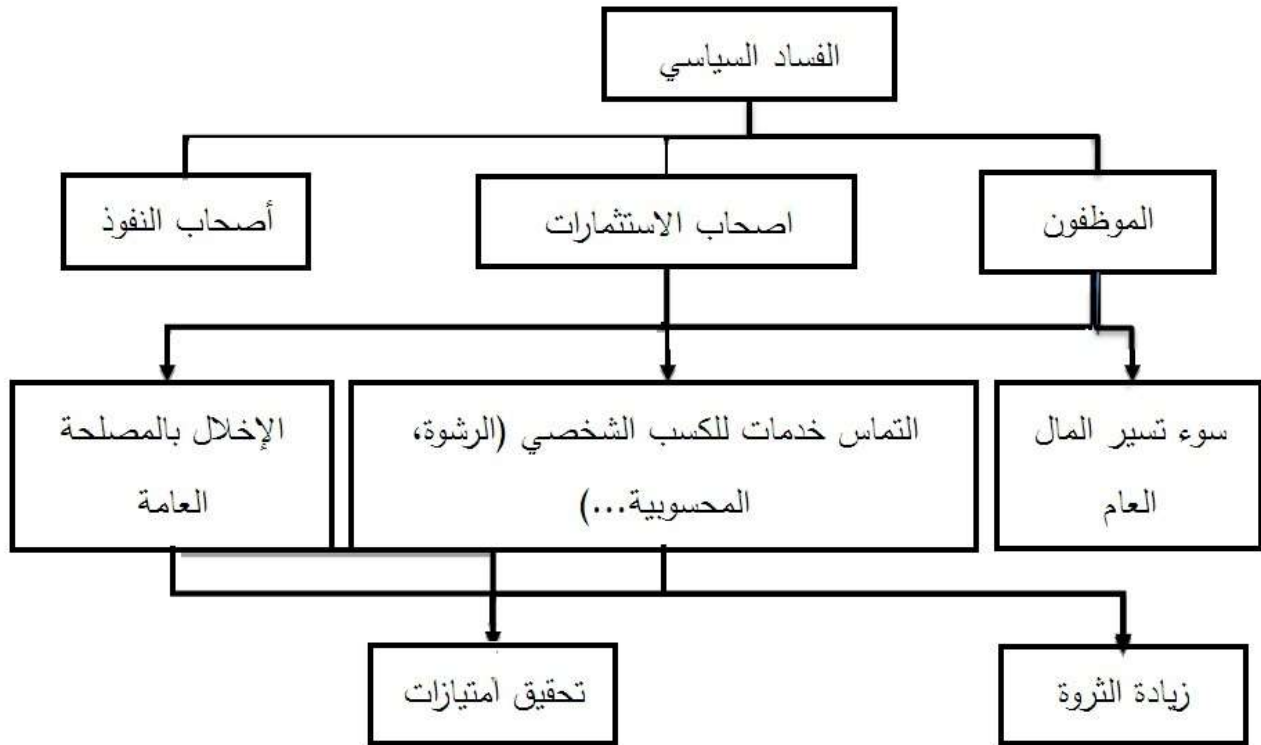
يشير ماكس فيبر في تعريفه إلى الأعمال التي تقوم بها الإدارة المركزية التي تقوم على شؤون البلد (الرئيس، الوزراء، البرلمانين، قيادات الجيش...)، حيث لا تتمشى القرارات التي يتخذونها مع الصالح العام، إنما تكون قرارات تخدم مصالحهم الخاصة أو تخدم مؤسسة على حساب الأخرى، مما يؤدي بتلك القرارات إلى عجزها.

يعرفه الباحث في علم الاجتماع بادبولو "Badiolo" الفساد كظاهرة سياسية إذ يميز بين نوعين مما يسميه الفساد، الفساد بوصفه مبادلة اجتماعية، حيث يجري إقحام العلاقات الاجتماعية في ميدان السياسة والإدارة وفي مختلف المؤسسات، فتحصل المحاباة والعشائرية والزبونية، والفساد بوصفه مبادلة مباشرة،

حيث يتم تبادل الخدمات والسلع مباشرة وبدون إقحام شخص الشركاء، ونوع يتجسد من خلال الرشوة والأرباح المالية في تبادل غير شخصي<sup>4</sup>.

وعليه يمكننا القول بأن الفساد هو: محاولة الموظف لاستغلال وسرقة ثروات الأمة عن طريق التوسع غير المقنن في استخدام السلطة التي منحة له، من طرف الدولة أو الادارة المنتسب لها عن طريق الرشوة أو الابتزاز، المحسوبية، الغش، تقديم إكراميات لتسهيل الخدمات، وباستغلاله للسلطات الممنوحة له فهو يدمر طموحات وقدرات الموظفين معه، والأفراد الذين يأترون ويتأثرون بمركزه لذلك فممارسة فرد واحد لمثل هذه السلوكيات اللاأخلاقية، سيزعزع ثقة الافراد بالمؤسسات والقانون، الأمر الذي سينجر عنه انتشار الجريمة وتهديد الأمن العام.

مخطط رقم 01: مخطط يوضح خصائص الفساد السياسي، أشكاله والأهداف المرجوة منه. من إعداد: محرر المقال



## 2. مفهوم منظمات المجتمع المدني

عرف "بنجامين باربر (Benjamin Barber)" منظمات المجتمع المدني على أنها حقل مستقل من الحياة الاجتماعية الحرة، لا تتحكم فيه الحكومات ولا تحكمه نظم الأسواق الخاصة فهو مجال نصنعه لأنفسنا، من خلال العمل العام المترابط في العائلات والعشائر والمجتمعات المحلية، وهو يعتبر القطاع الثالث الذي يتوسط فرديتنا الخاصة كمنتجين واقتصاديين مستهلكين، وبين مجموعتنا المطلق كأعضاء مكونين للكيان الشعبي الحاكم<sup>5</sup>.

هذا التعريف يتفق مع تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2000 بحيث عرفه: المجتمع المدني يقوم بملاً الفجوة بين الفرد والحكومة ويشتمل على المجاميع التطوعية والمتفاعلة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً من أجل تحقيق المصالح المشتركة لأعضائها<sup>6</sup>.

من خلال هاذين التعريفين يمكننا القول: إن للمجتمع المدني وظيفة أساسية تتمحور في كونها النقطة الرابطة بين مطالب المجتمع والسلطة السياسية وهذا الربط يكون أما بطريقة تصاعدية أو رأسية:

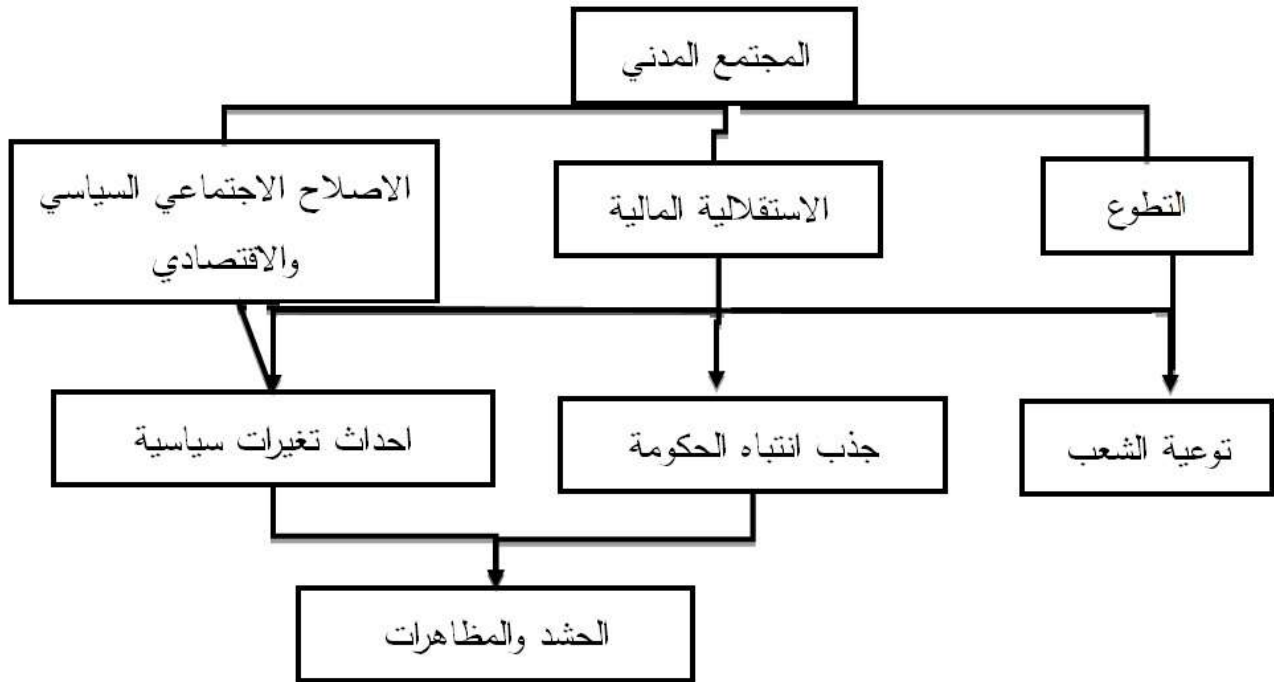
- الطريقة التصاعدية: وتكون من المجتمع إلى السلطة السياسية بحيث تتكفل منظمة المجتمع المدني برفع صوت الشعب وطموحاته المرجوة من السلطة السياسية.

- الطريقة الرأسية: وتكون من السلطة السياسية إلى المجتمع بحيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالتمهيد لمجموعة من القرارات السياسية، التي يمكن أن تتخذها الدولة لتضمن تقبلها كما يمكن أن تقوم بحملات توعية لكيفية ممارسة أفراد المجتمع للأنشطة السياسية.

من خلال التعاريف السابقة للمجتمع المدني نتوصل للقول بأن:

منظمات المجتمع المدني هي المنظمات التي تقوم على اساس التطوع والاستقلالية المالية عن الدولة، وتعمل على الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك عن طريق توعية الشعب من جهة وجذب انتباه الحكومة الى المجالات التي تحتاج الى تنمية من جهة أخرى، كما تعمل على إحداث تغييرات سياسية في حال عدم تلبية برنامج الحكومة لمطالب الشعب عن طريق الحشد والمظاهرات.

مخطط رقم 02: مخطط يوضح الخصائص المميزة لمنظمات المجتمع المدني وأهدافها (من إعداد: محرر المقال)



ثانيا: مستويات الفساد السياسي وآثاره

تشير كافة الإحصائية الدولية إلى أن معدل الفساد يرتفع في الدول النامية أكثر منه في الدول المتقدمة لكن هذا لا ينفي، وجود فضائح حول اتهامات الفساد التي وجهت للكثير من من هم على رأس المؤسسات الحكومية في الدول المتقدمة مثل بريطانيا، هولندا، ألمانيا، الو.م.أ....، وهذا الأمر يخالف ما يتم تداوله على مستوى الرأي العام العربي الذي دائما ما يؤكد على أن الفساد في الأنظمة السياسية التي تحكمه متفشي في

كل القطاعات، لذلك يجب أن نتقن بأن الفساد ليس له هوية أو طابع سياسي محدد، لذلك فإنه لا ينظر إلى الفساد من حيث النظام السياسي، بل بانتشاره داخل النظام السياسي من أعلى نقطة في الهرم السياسي إلى أصغر نقطة، وهذا ما يحتم علينا ربط الفساد بمستويات لا بطبيعة النظام السياسي ليتسنى لنا معرفة الطريقة الصحيحة لمكافحته.

### 1. مستويات الفساد السياسي

وتتمثل هذه المستويات في:

#### 1-1: مستوى القيادة

يعرف بالفساد الأكبر ويكون في قمة الهرم السياسي ويتعلق الأمر برؤساء الدول، الزعماء، الملك، بحيث يستغل هؤلاء السلطات التي يمنحها لهم الدستور أو الشرعية الثورية كما يطلق عليها في أغلبية الدول العربية التي أخذت استقلالها بقوة السلاح، ليقوموا بكل أنواع الفساد، سياسي، إداري، أخلاقي، مالي، ويكون النوع الأول والثاني في انتهاك القوانين المنصوص عليها في الدستور من خلال تعديلها أو حذفها دون استفتاء شعبي صريح، فيعمل من بيده السلطة على خلق تكتل في البرلمان عن طريق الابتزاز والتهديد أو منح مجموعة من الامتيازات تكفل التصويت لصالح قراراته حتى تكتسي الشرعية الظاهرية، وهذا ما عرفته دول عربية عديدة كالجزائر و مصر وتونس ، حيث تم التلاعب بالدستور، في الشق الذي يتعلق بعملية تسيير الانتخابات والترشح للرئاسيات، بدواعي الظروف الأمنية المتدهورة والخطر الذي يحيط بالبلدين من الداخل والخارج، بحيث قام الرئيس المصري السيسي بتعديل في الدستور يمنح له الحق بتمديد عهده لتصل إلى ستة سنوات، كما قام الرئيس عبد العزيز بنفليقة بتعديل في الدستور الجزائري منح له الحق في الترشح لعهدتين إضافيتين.

#### 1-2: مستوى السلطات

ويكون بفساد الأفراد الذي يتولون مهام دستورية ومن صور هذا الفساد، فساد الوزراء وكبار المسؤولين وأعضاء البرلمان وكذلك القضاة، ويزداد فساد هؤلاء الأفراد عندما تتداخل المصالح الشخصية لعينة منهم فيما بينها، حيث يزداد حينها الضرر بالمصالح العام ويتعثر تنفيذ المشروعات والخطط التنموية، ليصل في بعض الأحيان إلى تخريب المؤسسات العامة من أجل نهب أموالها على حساب الوطن.<sup>7</sup>

#### 1-3: المستوى الإداري

وهو فساد الموظفين في أحد القطاعات، وأساسه الحاجة المادية بحيث يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة، أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المتفق عليها، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بسرقة أموال الدولة مباشرة (الاختلاس) أو بتعيين الأقارب.<sup>8</sup>

### 2. آثار الفساد السياسي

## 2-1: الآثار الاقتصادية

يؤدي الفساد السياسي إلى آثار اقتصادية متعددة نذكرها فيما يلي<sup>9</sup>:

- تراجع وهروب الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل القومي بسبب التهديدات المعنوية والقضائية التي تواجه المستثمرين، فتعاملهم مع أفراد فاسدين من السلطة السياسية سيؤثر على مصداقية المستثمر، بالإضافة إلى الخوف من التورط فقضايا فساد دولية.
- محو فروع من الاقتصاد تكون خارج اهتمام عامة المواطنين كتجارة المتعلقة بالشعب المرجانية، تهريب الآثار، حيث يتم التستر عليها وإخراجها من الأجندة الاقتصادية.
- ارتفاع مستوى البطالة بسبب تراجع مستوى منافسة الأنشطة المشروعة للأنشطة الغير مشروعة الأمر الذي يتسبب بإفلاسها وتسريح موظفيه.
- تدهور الاقتصاد ولجوء إلى المديونية بسبب عدوان بعض المسؤولين على المال العام عن طريق سحبهم لقروض، من بنوك الدولة دون ضمانات عن طريق الرشوة أو الابتزاز والتهديد (مثل هذه الحالات حدثت في مصر ما بين سنة 2000-2004 وأدت إلى استنزاف أكثر من 42 مليار جنيه)
- انهيار ميزان المدفوعات وتراجع قيمة العملة الوطنية بسبب بروز ظاهرة الاختلاس المضاعف والتي تكون، بنهب أموال المساعدات والمعونات الاقتصادية الموجهة للشعوب الفقيرة، حيث تحول لحسابات بعض المسؤولين أو أقاربهم وتابعيهم<sup>10</sup>.

## 2-2: الآثار الاجتماعية

ينجر عن الفساد السياسي مجموعة من النتائج السلبية وهي كالآتي<sup>11</sup>:

تراجع القيم الأخلاقية: يؤدي الفساد السياسي لتحويل المصالح الشخصية إلى أولوية قصوى يجب تحقيقها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وهذا يتطلب التنازل عن القيم و المبادئ الأخلاقية بهدف الحصول على عائدات مادية ومعنوية، ومع تحقيقهم لرغباتهم ينتج داخل المجتمع مفهوم جديد للتخلف، حيث يصبح المحافظ على الدين والقيم الأخلاقية السليمة، بالإضافة لخضوعه لقوانين الدولة متخلف، والذي يقوم بكسر القواعد الاجتماعية والتحايل على القوانين مجتهد وذكي، ومع انتقال هذا المفهوم المغلوط للأجيال الصاعدة يتراجع الاهتمام بالتعليم والعمل، لأن المكاسب منها لا تحقق العائد المادي اللازم لتحقيق الرفاهية، الأمر الذي يؤدي لانتشار الفساد داخل المجتمع.

ومع انهيار القيم والأخلاق تصبح الدولة على مقربة كبيرة من الانهيار فغياب الأخلاق يعني غياب القوانين، وبالتالي سينتشر الظلم وتتحول الحياة الاجتماعية إلى غابة، يسيطر القوي فيها على الضعيف وهذا يعتبر بداية انهيار الدولة والأمثلة على ذلك عديدة.

ظهور الطبقة في المجتمع: الفساد السياسي يقوم بخلق الطبقة داخل المجتمع، فوجود وزير أو برلماني أو والي فاسد من شأنه أن يخلق الطبقة داخل المجتمع، فهو يسعى إلى ربط المشاريع بعائلته وأقاربه وحاشيته، سعيا منه للمحافظة على حياة الرفاه التي كان فيها عند تقلده للمنصب السياسي.

كما يتم تكوين علاقات مع كبار المستثمرين من خلال تسهيلات للوصول إلى المشاريع تمثل عصب الاقتصاد، وهذا يشكل ضربة موجعة لقطاع الفلاحة والصناعة، فالمشاريع الاستثمارية التي تكون في هاذين القطاعين تعود بالضرر على الفلاحين والصناعيين، فالتسهيلات التي يحصل عليها المستثمر تكون بمقابل مادي، وهذا المقابل سيسترجعه المستثمر من العمال من خلال الأجور الضعيفة، أو شراء منتجاتهم بأسعار متدنية، الأمر الذي يخلق فجوة كبيرة بين العامل وصاحب العمل.

سقوط مبدأ العدالة الاجتماعية: حيث يتحول الفساد إلى وسيلة مشروعة لتوفره على خاصيتي السرعة والتسهيل، فالظروف التي يجب أن تهيئ في 6 أشهر لممارسة نشاط معين باستخدام الرشوة تنقلص إلى شهرين أو أقل، وبالتالي يتم إلغاء مبدأ الأولوية الذي يخضع لشروط الكفاءة الإبداع وغيرها، وهذا يؤدي إلى ضياع الحقوق وانحياز العدالة والمساواة بين الأفراد.

تبديد المساعدات الإنسانية والقروض الدولية: بحيث ينجر عن الفساد السياسي تبديد للمساعدات الإنسانية والقروض التي تأخذ من صندوق النقد الدولي، من خلال وضعها في مشاريع لا تتماشى مع الواقع الذي يعيشه الأفراد، أو في مشاريع تكون فيها عملية نهب المال العام سهلة.

## 2-3: آثار الفساد السياسي على الممارسات السياسية

بعد الآثار السلبية التي وجدناها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فحتما سيكون للفساد السياسي أثر على مستوى الممارسة الديمقراطية في الدولة.

### • الآثار على الديمقراطية تتدنى الممارسات الديمقراطية حين يصل الفساد السياسي إلى التلاعب

بالانتخابات، حيث يسعى بعض المسؤولين إلى توسيع نفوذهم فالبرلمان، والأحزاب من خلال تقديم الدعم المادي اللازم لأحد الأشخاص وإدراجه ضمن مشاريع اقتصادية معينة مع تنسيق صورته على مستوى الإعلام، وعند نجاحه للدخول إلى البرلمان تصبح المشاريع التي هو جزء منها ذات حصانة معنوية، وبذلك تصبح تلك المشاريع جاهزة لعمليات تبيض الأموال، وبذلك لا يقوم البرلمان بالعمل الذي تم انتخابه من أجله بل يسعى لتحقيق مصالح الداعمين له، كما أن التمويل الخارج عن الأطر القانونية يمس بحد ذاته فكرة المساواة التي هي أساس وجود مناخ ديمقراطي للممارسات السياسية<sup>12</sup>.

يتجاوز الفساد السياسي التغلغل في البرلمان ويتعدى ذلك إلى الوصول لأجهزة مراقبة الفساد والمؤسسة القضائية وبعض الوزارات، وعند وصول الفساد لمثل هذه المؤسسات يصبح من الصعب جدا مكافحته، فمع وصول الفساد إلى أجهزة الرقابة لن تكون هناك أي تقارير عن المفسدين، وفي حالة وصول ملف عن فساد أحد المسؤولين إلى القضاء، فالادعاء العام لن يقوم بالتحقيق في قضايا الفساد المتعلقة بالسياسيين، وهنا الأمر ليس متعلق بالرشوة التي تقدم أو وجود علاقات مشبوهة فقط إنما الأمر يتعدى ذلك، للوصول إلى الابتزاز، إما المدعي العام مباشرة أو أحد المقربين منه، وهذه الابتزازات تكون فعالة جدا إذا استطاع الفساد الوصول إلى مؤسسات الأمن، وبذلك تصبح الديمقراطية عبارة عن مسرحية يمثلها مجموعة من السياسيين الفاسدين على المجتمع<sup>13</sup>.

● **الآثار على حقوق الإنسان:** يؤدي الفساد السياسي إلى شل نظام العدالة داخل الدولة فتنتشر الفوضى ويتحول النظام الاجتماعي الذي كان محكوم بالحقوق و الواجبات، إلى نظام يسيطر عليه مبدأ القوة، فكل من تسول له نفسه الوقوف أمام الفساد سواء من خلال التظاهر أو استخدام وسائل الإعلام، أو مواقع التواصل الاجتماعي لمعارضة رؤوس الفساد السياسي، يتم الزج به في المعتقلات السياسية لتمارس عليه كافة أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، ثم يلقي بالشارع ليكون عبرة لمن يحاولون التجرؤ على مصالحهم، وعمليات انتهاك حقوق الإنسان لا تكون باستغلال النفوذ على مؤسسات الدولة لكبح المظاهرات وغيرها، ففي ثورات الربيع العربي تعدت ذلك، لتصل إلى الإرهاب، فهناك أنظمة فالدول العربية قامت باستئجار مرتزقة تم الزج بهم وسط المتظاهرين لارتكاب جرائم قتل مروعة، وحادثة رابعة في مصر خير دليل على الإرهاب الممارس من طرف الدولة على المواطنين العزل<sup>14</sup>.

وفي بعض الحالات يتم انتهاك حقوق الإنسان تحت غطاء شرعي، وذلك من خلال إعلان حالة الطوارئ وإظهار المناهضين لعمليات الفساد على أنهم ينفذون أجنداث سياسية خارجية، ويكون ذلك باستخدام وسائل الإعلام التي طالها الفساد السياسي طوعا وكرها، من أجل تشويه صورة المتظاهرين أمام المجتمع الدولي، وبالتالي يمكن استخدام الأحكام العرفية دون تدخل من المنظمات الدولية والإقليمية التي تحمي حقوق الإنسان.

### ثالثا: مظاهر انتشار الفساد السياسي في تونس

كأغلبية البلدان العربية فالنظام السياسي في تونس تعاقب على حكمه أفراد من المؤسسة العسكرية أو لهم ارتباط بها، وهذا لا يعني بالضرورة أن سيطرة فرد واحد على نظام الحكم سيؤدي بالضرورة إلى انتشار الفساد السياسي، خاصة في ظل وجود دستور، ففي تونس الانتهاكات الدستورية التي حدثت في فترة حكم الجنرالين بورقيبة وزين العابدين بن علي كانت كفيفة بالحكم على تشبع النظام السياسي التونسي بالفساد، وللإشارة حتى بعد نجاح الثورة التونسية إلى أن الشعب لا زال يشكو من الفساد السياسي.

#### 1. الفساد السياسي قبل أحداث 2011

بعد انقلاب زين العابدين بن علي على نظام بورقيبة قدم مجموعة من الوعود لكسب التأييد من الداخل والخارج، بحيث أقر بمبدأ الفصل بين السلطات وحرية الإعلام، بالإضافة لفتح مجال التعددية الحزبية من خلال تعديل دستوري الهدف منه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلا أن أغلبية الوعود التي قدمها كانت صورية، ترسخ مبدأ حكم الطبقة الحاكمة على حساب عامة الشعب، فبعد ثورة 2011 كشف الغطاء عن الانتهاكات التي قام بها بن علي من خلال استخدام نفوذه في شتى القطاعات الحساسة وعلى رأسها القضاء.

حيث ذكر "تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حو الفساد والرشوة" سنة 2011 بتونس، أن الرئيس السابق بن علي قد استخدم نفوذه على مؤسستي الرقابة والقضاء، بهدف تحقيق منافع له ولحاشيته، فالسيطرة التي كان يفرضها بن علي على القضاء في تونس بصفته المترأس للمجلس الأعلى للقضاء، جعلت من

القضاء خاضع للسلطة السياسية<sup>15</sup>، الأمر الذي يؤدي إلى فساد السلطة التنفيذية نظرا لعدم وجود رقابة قضائية عليها، خاصة وأن اختيار القضاة يتم برعاية بن علي، كذلك من الصفات التي تبرز وجود فساد سياسي غياب مبدأ التداول على السلطة في الدستور، حيث تم تغيب مادة أساسية في دستور 1959 والمتمثلة في عدد العهودات الأقصى لرئيس الجمهورية<sup>16</sup>، الأمر الذي يمنح الرئيس القدرة على الحكم مدى الحياة. ولم يقتصر الفساد على صياغة الدستور بل تعدى ذلك للوصول إلى سلك المحاماة، بحيث تحصلت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة على مجموعة من الوثائق بالقصر الرئاسي، تدل تجاوزات الرئيس في مجال تعيين المحامين للترافع عن المتهمين، بحيث قام بتقسيمهم من خلال لجنة عينها لدراسة ملفات المحامين، إلى: المحامون التجمعيون، المحامون المتحمسون، المحامون العاديون، المحامون السيئون. تمثل الثلاث فئات الأولى المحامين الموالين للنظام والذين يجب التعامل معهم من طرف المؤسسات العمومية وشركات الإنشاء، بعكس الفئة الأخيرة التي تم وضعها في القائمة السوداء للمحامين الذين لا يجب التعامل معهم لمعارضتهم للنظام الحاكم، هذا الأمر بالضرورة سيؤدي إلى عدم تكافؤ توزيع القضايا على المحامين.

كما أن وزارة الدفاع لم تسلم من الفساد في عهده حيث أثبتت التقارير التي تم تقديمها من طرف اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة، أن المستشفى العسكري تحمل كل المصاريف المتعلقة بعلاج أقارب الرئيس منذ سنة 2001، بالإضافة إلى تخصيص يخت للرئيس من ميزانية المؤسسة العسكرية الذي كلفها 910.000 جنيه إسترليني، بالإضافة إلى نفقات الصيانة التي امتدت منذ سنة 1998، بالإضافة لحجز مبالغ مالية قدرت بـ 40 مليون دينار بقصر سيدي الطريف، خاصة بالرئيس وحاشيته<sup>17</sup>.

كما أن حاشية زوجة بن علي من أخوتها وعائلاتهم سيطروا على جل المؤسسات في البلاد، ففي التقرير الذي اعدده البنك الدولي تم تحديد 622 مؤسسة تمتلكها عائلة بن علي تمت مصادرتها في بداية الجهود لمكافحة الفساد.

كل هذه التجاوزات في مجال صياغة الدستور والتدخل في القطاعات الأخرى عن طريق الاستخدام غير مشروع للنفوذ، بالإضافة إلى استغلال المال العام في زيادة الثروة الشخصية، يعبر كل هذا عن الاستخدام غير الشرعي للسلطة الذي يشير إلى ترسخ الفساد السياسي في النظام السياسي.

## 2. الفساد السياسي في تونس بعد أحداث 2011

بعد نجاح ثورة 2011 وإسقاط رأس الفساد السياسي في تونس وهروبه وحاشيته الكل كان يظن أن نهاية الفساد أصبحت قريبة، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف اللجان والهيئات المستحدثة والمكلفة بمكافحة الفساد، إلى أن الإحصائيات الاقتصادية التي استمرت في التراجع تدل على أن الفساد السياسي لا زال ينخر داخل المؤسسات التونسية.

حيث أن النمو الاقتصادي تراجع بثلاث نقاط في الفترة الممتدة ما بين 2011 و2015، ففي سنة 2010 كان معدل النمو 4.5% إلى أنه بالرغم من إسقاط رأس الفساد وتشكيل حكومة جديدة تراجع إلى 1% سنة 2016، الأمر الذي كلف خزينة الدولة خسارة قدرت ب 14 مليار دولار<sup>18</sup>،

ويرى شوقي الطيب أن المنظومة الفاسدة التي أقامها بن علي ورائها مجموعة من القوانين والعادات الإدارية، تهدف لحماية مصالحه، فبالرغم من محاسبة كل الأطراف الضالعة في الفساد السياسي إلا أن القوانين السابقة تم استغلالها من طرف أشخاص آخرين، لتخضع منظومة الفساد لعملية دمقرطة وتعود للعمل برؤوس متعددة عددها يتجاوز العدد السابق، وذلك يرجع لاستغلال القوانين التي سنّها بن علي وإلى الإجهاد التي عانت منه الدولة، في عملية التحقيق والكشف عن الأشخاص المرتبطين بعمليات الفساد<sup>19</sup>.

كذلك تميزت فترة ما بعد 2011 بظهور شكل آخر للفساد السياسي على مستوى المؤسسات الجديدة المستحدثة لمكافحة الفساد، حيث تحولت عن الهدف الذي قامت على أساسه وأصبحت تعمل على تصفيت الخصوم السياسيين لبعض الأشخاص.

للإشارة فإن الوعود المقدمة من الرؤساء الذين تولوا الحكم بعد بن علي كلها بائت بالفشل، لأن الإجراءات المتخذة من أجل مكافحة الفساد السياسي لم تأتي ثمارها، بل بالعكس فحسب مؤشر إدراك الفساد الذي تعدّه منظمة الشفافية الدولية، تونس تقدمت بمركز واحد سنة 2017 بالمقارنة بسنة 2011 حيث كانت تحتل المركز 74 من أصل 180 دولة، هذا ما يشير أن الحملة ضد الفساد لم تحقق الهدف المرجو منها، فالأموال والجهود المسخرة لمكافحة الفساد ذهبت أدراج الرياح مقارنة بالتقدم الذي حقّقته الحكومة التونسية الجديدة.

كذلك القضايا التي تعالجها المحاكم التونسية والمتعلقة بالفساد تزايد عام بعد آخر، وهذا ما يبرزه

الجدول التالي:

جدول رقم 01: جدول يوضح عدد القضايا المتعلقة بالجرائم المالية في المؤسسات الاقتصادية (منظمة الشفافية الدولية، تقرير حول: تطبيق مقتضيات الاتفاقية الإفريقية لمنع الفساد ومكافحته بتونس، ص8)

| نوع القضايا                | عدد القضايا سنة 2016 | عدد القضايا سنة 2017 |
|----------------------------|----------------------|----------------------|
| الفساد المالي والإداري     | 24                   | 30                   |
| التدليس ومسك واستعمال مدلس | 215                  | 152                  |
| التحيل                     | 1060                 | 1067                 |
| تدليس صكوك                 | 138                  | 186                  |
| خيانة مؤتمن                | 293                  | 326                  |
| الجرائم الإلكترونية        | 37                   | 45                   |
| الاستلاء على أموال عمومية  | 50                   | 53                   |

|                              |    |    |
|------------------------------|----|----|
| غسل الأموال                  | 18 | 27 |
| مسك وترويج عملة تونسية مزيفة | 26 | 28 |

تشير المعطيات التالية لمجموع من النقاط أهمها:

- إن الفساد السياسي ينصب حول زيادة الثروة والنفوذ في تونس، حيث أن قضايا الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى خيانة المؤتمنين تدل على سعي الموظفين السامين في الدولة لبسط نفوذهم داخل النظام.
- تزايد عدد القضايا التدليس والاستلاء على الأموال العمومية تشير إلى إهمال سياسية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، مما يؤدي إلى ضعف مؤسسات الدولة وانحيار الاقتصاد ارتفاع نسب البطالة.
- مما يثير التساؤل كذلك ارتفاع عمليات غسل الأموال بالرغم من إمضاء الدولة التونسية على الاتفاقيات الدولية، والإقليمية المتعلقة بمكافحة الجريمة وتمويل الإرهاب، خاصة وأن عمليات تبيض الأموال تعد من أبرز الأسباب المساعدة على بقاء المنظمات الإجرامية.

#### رابعاً: المجتمع المدني التونسي ومكافحة الفساد السياسي

حتى يتسنى للمجتمع المدني في أي بلد كان أن يكافح الفساد السياسي بكل قوته فإنه يحتاج لمنظومة من القوانين التي تمنحه حرية التحرك لمراقبة والمحاسبة، ففي الفترة السابقة لـ 2011 كانت منظمات المجتمع المدني التونسي غير مدعومة بأطر قانونية داخلية تمنحها القدرة الحقيقية لمكافحة الفساد السياسي، فقد كانت تعتمد على الأطر القانونية الدولية (المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية) التي لم تكن كافية في ظل وجود نظام دكتاتوري، يسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من وجود بعض المحاولات من المحامين للضغط على الحزب الحاكم إلا أنها باءت بالفشل و انجر عنها إقصاء المحامين من استدعائهم للمرافعات، كنوع من الضغط المادي لإرغامهم على التراجع.

بعد سقوط النظام الحاكم في تونس سنة 2011 بدأت الحركات الشعبية تنظم نفسها إما في أحزاب أو منظمات غير ربحية، ولقد وصل تعداد منظمات المجتمع المدني في أواخر سنة 2011 الى 11400 منظمة، وتختص هذه المنظمات في مجالات عديدة كالحوكمة والمحاسبة في القطاع العام... وغيرها، وعددها الكبير مقارنة مع مساحة دولة تونس يعطيها القدرة على الاطلاع على كل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، وتعد كل من منظمة البوصلة، ومنامتي، وآي ووتش، من أبرز منظمات المجتمع المدني في تونس، حيث تعمل كل منظمة في مجال معين، فمنظمة البوصلة مثلا تختص بالجانب الاقتصادي من خلال سعيها للمحاسبة في القطاع العام، وتختص آي ووتش بالمجال السياسي حيث تعمل على مكافحة الفساد، وبالنسبة لمنظمة منامتي فهي تركز على المجال الاجتماعي من خلال حماية حقوق الأقليات<sup>20</sup>.

العدد السابق ليس رقما فقط يبرز وجود نظام ديمقراطي، فمنظمات المجتمع المدني في تونس تأثر بشكل كبير على قرارات الحكومة، ففي التوتر الذي حدث بين الإمارات العربية المتحدة وتونس بسبب الحضر الذي فرض على دخول النساء التونسيات للإمارات، قامت بعض المنظمات بالضغط على الحكومة

التونسية، مما أنجر عنه الرد على الإجراءات المتخذ ضد التونسيات بحضر الطائرات الإماراتية من الهبوط على الأراضي التونسية<sup>21</sup>.

كما أن منظمات المجتمع المدني التونسي لعبت دور هام وكبير سنة 2013 من خلال تدخلها لحل الأزمة السياسية، التي كانت ستؤدي لتدهور الحياة السياسية وانتشار الفساد السياسي، حيث عملت الرباعية المتكونة من الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، على حل الأزمة السياسية التي واجهة تونس بعد الإطاحة بنظام الحكم، حيث سعت بكل جهدها لإيجاد حل توافقي، يبعد الشعب التونسي من الدخول لحرب أهلية ودوامة جديدة من الفساد السياسي يمكن ان تمتد إثارها لأجيال متعددة<sup>22</sup>.

هذا لا يعني أن هذه المنظمات لم تناضل من قبل ضد الفساد السياسي حيث سعت كل من:

### 1. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

وهي منظمة حقوقية تسعى للدفاع عن الحريات العامة والفردية وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع التونسي.

من الإنجازات التي تحسب للرابطة في مجال مكافحة الفساد السياسي سعيها لتحويل العفو الرئاسي لعفو تشريعي، وذلك منذ سنة 1980 في اليوم العالمي لحقوق الانسان، ليكون أحد المطالب الاساسية والرئيسية لها، حيث كانت كل جلسة بعد ذلك تذكر بضرورة تجسيد هذا المطلب<sup>23</sup>.

تكمّن أهمية العفو التشريعي في أنه الوسيلة القانونية التي تمنع الرئيس من التوسع في استخدام سلطته في مجال العفو الشامل، فالعفو الشامل في الفترة السابقة ل 2011 كان يمس كل مرتكبي الجرائم إلا من لهم قضايا سياسية، بذلك لم يكن لهم الحق بالعودة إلى الحياة الاجتماعية واسترجاع حقوقهم المدنية بما فيها الحق في الشغل، كما لا يخول للمغتربين السياسيين العودة إلى البلاد، وهذا مطلب كان يشكل

تهديد كبير، يتمثل في وجود منافسة حقيقية مع افراد يمكنهم كشف ملابسات جرائم الفساد تسقط النظام الحاكم سواء في عهد بورقيبة أو بن علي، إلا أن سعي الرابطة كلل بالنجاح بعد الثورة حيث كان من القرارات الأولى التي اتخذتها حكومة محمد الغنوشي المؤقتة. وشمل هذا العفو كل من تعرض للمحاكمة السياسية قبل 2011<sup>24</sup>.

بالطبع عانت الرابطة من تضحيات عديدة خلال مسارها في مكافحة الفساد السياسي الذي اعترى السلطة، فبسبب نشاطها ونشاط منظمات اخرى في المجال السياسي قامت الحكومة التونسية سنة 1992 بممارسات قانونية تعسفية، تبرز المستوى الذي وصل اليه الفساد السياسي حيث قامت بتقسيم منظمات المجتمع المدني إلى منظمات: النسائية، والرياضية، والعلمية، والثقافية والفنية، والخيرية، والإسعافية والاجتماعية، والتنمية، وأخيرا، الجمعيات ذات الصبغة العامة<sup>25</sup>.

وقد تم وضع كل التنظيمات ذات الطابع السياسي في إطار الصبغة العامة، بما في ذلك الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان وفق قرار وزارة الداخلية الذي أصدر في 14 ماي 1992، وذلك من أجل

إخضاعها للقانون الذي ينص: "لا يمكن للجمعيات ذات الصبغة العامة أن ترفض انخراط أي شخص يلتزم بمبادئها وقراراتها إلا إذا كان فاقداً لحقوقه السياسية والمدنية أو كانت له أنشطة وممارسات تتنافى وأهداف الجمعية"<sup>26</sup>، وذلك حتى يتسنى للنظام دس أعضاء لخلخلة الرابطة من الداخل.

إلا أن الرابطة لم تقف صامتة أما التعسف القانوني المفروض على منظمات المجتمع المدني ورفعة دعوى لدى المحكمة الإدارية، للطعن في القرار الذي يؤثر بشدة على مصداقية عملها، ليكلل بعد أربع سنوات بالقبول.

## 2. الإتحاد العام التونسي للشغل

منظمة نقابية مستقلة تأسس سنة 1946 للمناضلة السلمية ضد الاحتلال الفرنسي، وهذا ما جعلها تلعب دور كبير ومؤثر في المشهد السياسي التونسي في حقبة ما بعد الاستقلال.

في سنة 1978 سعى لدحض الفساد السياسي من خلال مطالب من أعضائه تدعو إلى ضرورة استقلال قراره وهياكله المسيّرة وقياداته عن الحزب الحاكم، أدى هذا المطلب في تلك الفترة إلى صراع داخلي واستجابة واسعة للمواطنين الراضين لسياسات النظام الحاكم، وقد وجه الإتحاد رسالة صريحة للنظام يرفض فيها سعي بورقبيّة لإعطاء صبغة قانونية لسياسته الدكتاتورية، من خلال دخول الإتحاد رفقة الشعب التونسي في إضراب عام مفتوح واحتجاجات، انتهت بقتل 52 وجرح 330 شخص حسب ما أعلنت الجهات الرسمية، بالإضافة لحملة اعتقالات واسعة مست العديد من النقابيين الذين كانت لهم صلة بالاحتجاجات<sup>27</sup>.

خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية اندلاع الثورة في 2010 سعى الإتحاد للضغط على النظام الحاكم، من أجل التطوير في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك حتى يتسنى للدولة التونسية مواجهة الأزمات التي تمر بها.

وعليه فمنظمات المجتمع المدني التونسي سعت بكل قوتها من أجل مكافحة الفساد سواء في فترة بن علي أو بعدها، لإيمانها بأن الفساد السياسي يخلق الطبقية في المجتمع، فالضالعون في الفساد يزدادون نفوذا وثراء، بعكس العمال البسطيين الذين يعانون الكثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية (فقر، بطالة، دخل محدود).

## 3. الشبكة الوطنية لمقاومة الرشوة والفساد

و من بين المنظمات التي تسعى لمكافحة الفساد السياسي بعد ثورة 2011 الشبكة الوطنية لمقاومة الرشوة والفساد التي سطرت لنفسها مجموعة من الأهداف<sup>28</sup>:

- التحسيس بظاهرة الفساد وذلك بتنظيم أيام تفكير وندوات ومحاضرات وورشات عمل وإعداد نشرات،
- المساعدة والمرافقة القضائية لشكاوى المواطنين الذين هم ضحايا أعمال جلية تتصل بالرشوة والفساد.
- حصر النصوص الموجودة ومتابعة التزامات وتعهّدات تونس على المستوى الدولي.
- المساعدة على نقل القواعد والأعراف الدولية المتصلة بالفساد ومتابعة تطبيقها.
- العمل على تركيز خلايا مكافحة ضد الرشوة داخل الإدارات.

- العمل على إصدار الدولة لمدونة السلوك الحسن في خصوص أعوان الوظيفة العمومية ومتابعة إرسائها الفعلي.

وقد جمعت هذه المنظمة الحالات التي تضررت في من الفساد الإداري و المالي من خلال عمليات الابتزاز و الرشوة... وغيرها في كتاب تحت عنوان الرشوة : الإخلال بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي يضرّ بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"، ذكرت فيه الحالات التي قامت بحلها وتم فيها توقيف المشتبه بهم في حالات الفساد<sup>29</sup>.

#### 4. المجتمع المدني وقرار حل البرلمان من طرف الرئيس قيس سعيد

أحدث قرار الرئيس التونسي بحل البرلمان واقالة الحكومة تضاربا في الآراء داخل الساحة السياسية ادت الى تظاهرات ومحاولات لجر الشعب الى الشارع مرة اخرى . إلا أن خطاب منظمات المجتمع المدني المشترك حد من اي انزلاقات أمنية يمكن أن تحدث حيث دعت لضرورة التحلي بالهدوء وضبط النفس وعدم الانجرار إلى العنف والحفاظ على مؤسسات البلاد ومصالح الشعب ، كما شدد البيان على "ضرورة احترام الحريات العامة و عدم التوجه نحو التفرد بالسلطة واحترام الدستور والصحافة وحرية الافراد. كما دعت الرئيس إلى وضع "خارطة طريق تشاركية" للخروج من الأزمة، وذلك في بيان مشترك صدر عن كل من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، والاتحاد العام التونسي للشغل، والهيئة الوطنية للمحامين، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وجمعية القضاة التونسيين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية<sup>30</sup>.

وأكدت منظمات المجتمع المدني في بيانها على ضرورة الاستقلال التام للسلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية لتتمكن من استرجاع دورها والعمل بكل استقلالية على التسريع في فتح كل الملفات". ودعت إلى "ضرورة وضع خارطة طريق واضحة لا تتجاوز 30 يوما تشاركية مع كل القوى المدنية لحل القضايا على رأسها مراجعة القانون الانتخابي والنظام السياسي ومكافحة الفساد<sup>31</sup>".

#### الخاتمة

من خلال معالجتنا لموضوع الفساد السياسي ودور المجتمع المدني التونسي في التصدي له، القائم على الاشكالية التالي: ما هو الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني التونسي في التصدي للفساد السياسي؟ توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات:

#### النتائج:

- ظاهرة الفساد السياسي استفحلت بشدة في تونس لعدة أسباب والتي كان مصدرها مصدر داخلي محض.
- انتشار الفساد السياسي أدى إلى تدهور الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية
- الفاعلية والقدرة التي اظهرتها منظمات المجتمع المدني كانت أبرز أسباب خروج تونس من الأزمة السياسية.

- وصول رباعية الحوار التونسي لنيل جائزة نوبل للسلام تثبت الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية

التوصيات:

- ترسيخ عقوبات صارمة على المتعاملين بالمحسوبية والرشوة... ليكونوا عبرة لغيرهم.
- فتح المجال لتقديم دراسات حول طرق مكافحة الفساد من طرف الباحثين الاجتماعيين.
- مراقبة منظمات المجتمع المدني التي لديها علاقات مشبوهة مع بعض السياسيين الذي يسعون للوصول الى السلطة.
- ضرورة الرفع من الدعم المادي والمعنوي لمنظمات المجتمع المدني التي تكشف عن الفساد في أحد القطاعات، أو تضع استراتيجية ناجحة لإصلاح قطاع معين.

الهوامش:

- <sup>1</sup> اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت هذه الاتفاقية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة / 25 A/RES/55، الدورة 25، 15 نوفمبر 2000م.
- <sup>2</sup> المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد، 2003-10-07/06
- <sup>3</sup> مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، (د.ص)
- <sup>4</sup> محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (الأسباب الاثار والاصلاح)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 76
- <sup>5</sup> جايحردان، هادي صايل، الصورة الذهنية لمنظمات المجتمع المدني ودور العلاقات العامة في تكوينها، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019، ص 82
- <sup>6</sup> البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، المطبعة الشرقية، البحرين، 2000، ص 3
- <sup>7</sup> أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والادارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2006، ص 59
- <sup>8</sup> علي وتوت، توصيف ظاهرة الفساد، مجلة النبأ، (العدد 79)، (2005)، متاح على الرابط التالي: <https://annabaa.org/nbahome/nba79/019.htm> بتاريخ: (2019/08/04)
- <sup>9</sup> حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 72-74
- <sup>10</sup> زياد عربية ابن علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الامن والقانون-كلية الشرطة، العدد الأول، دبي، 2002، ص 268-269
- <sup>11</sup> رضى هميسي، دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص 263
- <sup>12</sup> بنعودة حورية، الفساد السياسي أسبابه آثاره، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 02، 2014، ص 212
- <sup>13</sup> المرجع نفسه، ص 213
- <sup>14</sup> بنعودة حورية، المرجع سابق الذكر، ص 213، 214

<sup>15</sup> منظمة حماية حقوق الانسان، تونس أوجه القصور في قانون المجلس الاعلى للقضاء، في: <https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/02/270133> ، (2021/03/05)

<sup>16</sup> الجمهورية التونسية، منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية، 2004، ص 9

<sup>17</sup> اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد 2011، طباعة نوبا برنت، صفاقس، 2011، ص 249-255

<sup>18</sup> توفيق المديني، تونس بين الفساد السياسي والمالي والشعبوية، في:

(2021/03/07) ، <http://almajd.net/2021/03/05/>

<sup>19</sup> شوقي الطيب، الحرب على الفساد في تونس، في:

(2021/03/07) ، <https://carnegieendowment.org/sada/69940>

<sup>20</sup> وفاء بن حسين، دور المجتمع المدني التونسي في حفظ السلام الداخلي، في:

(2021/03/12) ، <http://www.acharicenter.org/tunisian-civil-societys-role-in-keeping-the-peace-ar/>

<sup>21</sup> وفاء بن حسين، المرجع نفسه

<sup>22</sup> الجزيرة نت، الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس...نوبل للسلام، في:

(2021/03/18) ، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/10/11>

<sup>23</sup> أسماء نويرة، نشأة وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في تونس، 28 سبتمبر 2017، في: <https://www.arab-reform.net/ar/publication/>

(2021/05/25) ، [reform.net/ar/publication/](https://www.arab-reform.net/ar/publication/)

<sup>24</sup> المرجع نفسه

<sup>25</sup> المرجع نفسه

<sup>26</sup> قانون أساسي عدد 25 لسنة 1992 مؤرخ 2 أبريل 1992 يتعلق بإتمام القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات، ص 411.

<sup>27</sup> يسين نبيل، أحداق 26 جانفي 1978: ذاكرة مهربة من دفاتر النظام، 26 جانفي 2016، في:

(2021/05/26) ، <https://nawaat.org/2016/01/26>

<sup>28</sup> محمود مجادلة، المجتمع المدني يدعو إلى "خارطة طريق تشاركية"؛ سعيد: الإجراءات مؤقتة، عرب 24، بتاريخ

2021/07/27، تاريخ الاطلاع: 2021/11/08، على الرابط: <https://www.arab48.com>

<sup>29</sup> المرجع نفسه

<sup>30</sup> coopération italienne au développement ,ensemble contre la corruption, organisation internationale de droit du développement, 2014, P 15

<sup>31</sup> Ibid